مذكرة صادرة عن الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين حول الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين*

1990/4/3

مذكرة حول الهجرة اليهودية

حتى لا تتحول الهجرة إلى عدوان على حقوق الشعب الفلسطيني

وحتى لا يترجم الدفاع عن حقوق الإنسان حرماناً للإنسان الفلسطيني من حقوقه

منذ شهور طويلة، تتناقل وسائل الإعلام المختلفة وكذلك القوى السياسية والدوائر الدبلوماسية أخبار الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، ويتم تناول أرقام توقعية شديدة التباين لأعداد المهاجرين، كما تتباين أيضاً عملية الربط بين هذه الهجرة والصراع الجاري في منطقة الشرق الأوسط والمتمحور حول ضرورة إيجاد حل سلمي يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وإجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وترتيب ضمانات الأمن لكل دول المنطقة.

وأما الدوائر الرسمية في إسرائيل ووسائل الإعلام فيها، فهي تتوقع بفرح غير مكتوم أرقاماً فلكية للهجرة من الاتحاد السوفييتي وأميركا اللاتينية وغيرها، تتراوح بين عدة مئات من الآلاف وعدة ملايين خلال العقد الحالي، ورئيس الحكومة المستقيل إسحاق شامير يربط ربطاً محكماً بين موجة الهجرة المتوقعة وبين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة ويلخصه بشعار: "إن هذه الهجرة الكبرى بحاجة لأرض إسرائيل الكبرى". وفي هذا الجو، تصاعد الكلام وسط التيارات الإسرائيلية المتطرفة عن عملية "الترانسفير" العزيزة على قلب الوزير المستقيل ورجل الحرب آريئيل شارون أي تهجير شعبنا الفلسطيني من المناطق المحتلة إلى خارجها وبشكل خاص باتجاه الأردن.

ونحن نعتقد أن كافة القوى الديمقراطية والمحبة للسلام في العالم تمتلك مشروعية الاهتمام بقضية الهجرة اليهودية ونتائجها على إمكانيات السلام في المنطقة، كما أنها وبشكل مشروع تبدي اهتماماً بمعرفة وجهة نظر الشعب الفلسطيني وقواه السياسية بهذه الهجرة وتأثيراتها على مجرى النضال الذي يخوضه شعبنا من أجل حقوقه الإنسانية والوطنية المشروعة التي كفلتها شرعية حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ووجدت

---

* **المصدر**: منشور صادر عن الجبهة.

تعاطفاً عالمياً واسعاً من قبل الرأي العام المهتم بقضية السلام والعدل، والحريص على تصفية بؤر الاستعمار والتوتر ووضع البشرية على طريق الحرية والسلام بين الشعوب.

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من موقعها الأساسي في منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ومسؤوليتها التاريخية والراهنة تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية والإنسانية، ومن موقع شعورها العالي بالمسؤولية، كقوة تقدمية فلسطينية، تجاه السلام وإرساء قواعد التعايش والأخوة بين الشعوب المبنيين على العدل الذي تنتفي بدونه إمكانيات إرساء قاعدة حلول ثابتة توطد دعائم سلام شامل؛ إن الجبهة الديمقراطية ومن موقع مسؤوليتها المحددة أعلاه ترى إلى الهجرة اليهودية من وجهة النظر التالية:

أولاً:

إن شعبنا الفلسطيني المحتلة أرضه والمشرد في عشرات بلدان اللجوء والشتات، صاحب مصلحة حقيقية وملموسة باحترام حقوق الإنسان كما أقرتها المواثيق والقوانين الدولية، وبشكل أكثر تحديداً، إن شعبنا يجد من مصلحته أن يطبق كافة أطراف معاهدة هلسنكي بنودها كاملة سواء تلك المتعلقة بنزع السلاح أو تلك المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها حق الهجرة لأي إنسان واختيار البلد الذي يقيم فيه وحق العودة لبلده الأصلي، على ألا تتعارض هذه الحقوق الإنسانية مع حقوق ناس آخرين فتصبح بذلك متعارضة مع مبادىء حقوق الإنسان ذاتها، وتصبح الرغبة في تطبيق ما هو عادل مبدئياً مدخلاً إلى نقض العدل ذاته.

ثانياً:

إن الإطار الدولي الراهن يتميز بكونه ينزع بشكل عام نحو الانفراج والسعي لحل الصراعات بالوسائل السلمية على قاعدة توازن المصالح بين الشعوب والقوى والتجمعات الدولية والإقليمية، وهذا يشمل العلاقات المباشرة بين القوتين الأعظم وحلفائهما، كما يشمل بؤر التوتر الإقليمية، سواء تلك التي وجدت لها حلاً سعيداً مثل المشكلة الناميبية، أو تلك التي لا زالت تتعثر محاولات إيجاد الحل لها مثل أفغانستان أو أفريقيا الجنوبية أو أميركا الوسطى أو مشكلة الشرق الأوسط، وفي ظل هذا الإطار المائل نحو الانفراج يجري التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان أكان ذلك الإنسان فرداً أم مجموعات وطنية أو اثنية أو دينية إلخ.

ثالثاً:

إن أي متتبع منصف لتطورات قضيتنا الوطنية ولنضال شعبنا وتضحياته الباهظة من أجل إيجاد حل عادل لها، يدرك بأن لشعبنا مصلحة حيوية في تشجيع اتجاه الانفراج في العلاقات الدولية وتعميمه وتوسيعه، والدفع باتجاه من يجد تجلياته الملموسة على أرض الواقع، في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط فينتهي شعبنا من الاحتلال ومأساة التشرد. كما أن أي متتبع لمسألة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي والتي ترتبط بشكل أكيد بجو الانفراج الدولي، **يلاحظ الثغرات الخطيرة التي ترافق هذه القضية والالتباسات المتعمدة التي تحيط بها، وهو الحرج الحقيقي والمفتعل الذي يحيط بمسألة هجرة اليهود السوفييت في العالم الغربي، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية** وذلك بعدم النظر لمسألة الهجرة من زاوية انعكاساتها على تعقيد إمكانية الحل السلمي

لمشكلة الشرق الأوسط، هذا التعقيد النابع من الوظيفة التي تحددها إسرائيل لهذه الهجرة الكثيفة في ظل سياستها القائمة على تثبيت الاحتلال والتوسع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967.

كما أن النظر إلى مسألة الهجرة من الزاوية الحقوقية المجردة، وبدون صلة مع السياسة العملية والإجرائية الإسرائيلية الجارية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 وتجاهل الخطط الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية ووظيفة الهجرة ضمن هذه الخطط، إن نظرة مجردة عن استيعاب ذلك، تصبح غير مناسبة وغير صالحة لمعالجة قضية إنسانية كقضية الهجرة، بل تصبح مؤذية وخطيرة حيث **تحل مشكلة مكان أخرى وتعطل إمكانية أي حل سلمي وتخلق وضعاً متفجراً في عموم المنطقة** يتناقض بقسوة مع مصالح شعوبها، كما يتناقض مع مصالح البشرية الساعية لتعميق الانفراج وإرساء أسس السلام العالمي المبني على العدل.

وكي لا يصبح كلامنا بدوره كلاماً مجرداً أو قابلاً للتفسير بأنه أحكام مسبقة يمليها موقفنا من حقوق شعبنا الذي يطالب بحقه المشروع في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني أسوة بكافة شعوب العالم، فإننا نذكر ببعض الوقائع التي توضح خطورة مسألة الهجرة على شعبنا من خلال الوقائع التي فرضتها إسرائيل على المناطق المحتلة منذ عام 1967 واندراج سعي دولة إسرائيل لاستدراج الهجرة في سياق سياستها الرامية إلى تحويل سيطرتها على المناطق المحتلة إلى **احتلال استيطاني يغير معطيات القضية برمتها ويجعل البحث عن حل سلمي مسألة مستحيلة عملياً وغير ذات موضوع بالنسبة لإسرائيل**:

1- مسألة الأرض

من أجل السيطرة على أرض المناطق الفلسطينية المحتلة في القدس والضفة والقطاع أصدرت دولة إسرائيل ومنذ عام 1967، (القوانين) التالية:

أ – قانون أملاك الغائب: وقد عنى هذا (القانون) مصادرة أملاك المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج البلاد أثناء حرب حزيران (يونيو) 1967.

ب – أصدرت إسرائيل قانوناً سيطرت بموجبه على الأراضي التي كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية.

ج – وضعت قانوناً جديداً بخصوص الأراضي غير المسجلة في دائرة الأراضي واعتبرت بموجبه الأراضي البور وغير المزروعة أرضاً مشاعاً وقامت بمصادرتها.

د – وضعت قانون المصادرة من أجل الأغراض العامة، استولت بموجبه على مساحات واسعة من الأراضي كما حظرت على مالكي مساحات واسعة من الأراضي استغلالها بحجة الأغراض الأمنية.

هـ – قانون الأغراض العسكرية الطارئة، حيث قامت سلطات الاحتلال بموجبه بمنع الفلاحين من استغلال مساحات من أرضهم.

و – قانون يمنع المزارعين من استغلال مساحات من الأراضي بحجة حماية الطبيعة.

وإذا أضفنا لذلك أن إسرائيل قامت بضم مدينة القدس الشرقية إليها عقب حرب 1967 فنرى أن إسرائيل سيطرت على 52٪ من أراضي الضفة الغربية و32٪ من أراضي قطاع غزة، أي أن الدولة المحتلة، وخلافاً للقوانين الدولية وبتناقض واضح مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 سيطرت على 3020 كم^2 بين عامي 1967 و1987، علماً أن مساحة المناطق الفلسطينية المحتلة لا تتجاوز مساحة جزيرة قبرص وهي تشكل فقط 23٪ من مساحة فلسطين التاريخية ونقصد بذلك مساحة فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

2– مسألة المستعمرات:

أقامت إسرائيل منذ عام 1967، على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع مئة وسبعين مستعمرة استيطانية، يسكنها ما يقارب الخمسين ألف يهودي، وهذا لا يشمل مدينة القدس حيث لجأت سلطات الاحتلال إلى مصادرة أراضي واسعة في الضفة اعتبرتها جزءاً من المدينة، وفي القدس ذاتها، وعلى الأراضي المصادرة من حولها قامت الدولة المحتلة بإسكان مئة وثلاثين ألفاً من اليهود، بهدف تهويد المدينة ومحاصرة الوجود الفلسطيني فيها. وإذا نحن استثنينا مدينة القدس التي كانت وما زالت هدفاً مركزياً للتوطنين وجاذباً متميزاً للهجرة اليهودية من خارج إسرائيل وداخلها، فإن مستعمرات الضفة والقطاع، وبسبب شحة الهجرة خلال السنوات الماضية (موجة الهجرة المعاكسة) فهي مستعمرات بعضها **فارغ تماماً وبعضها شبه فارغ، وكلها مستعمرات قابلة للتوسيع السريع**. بسبب من البنية التحتية الجاهز فيها، كما أن قدرة إسرائيل على بناء مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع قدرة عالية من الناحية الفنية والإنشائية.

وإذا أضفنا إلى ذلك مناخ المناطق المحتلة المتوسطي المعتدل وقصر المسافات بين المستعمرات والمدن الإسرائيلية الرئيسية، حيث يمكن لأي مستوطن أن يسكن الأراضي المحتلة ويعمل في إسرائيل فيتضح آنذاك أي عامل جذب يمكن أن تشكله الأراضي المحتلة بالنسبة للمستوطنين.

إن موجات الهجرة التي تبشر بها مصادر عديدة ومن ضمنها وسائل الإعلام، سواء كانت بمئات الآلاف أو بالملايين خلال العقد الحالي، سوف تكون المناطق المحتلة نقطة الجذب الهامة لها، بفعل الجاهزية في المستعمرات القائمة، والقدرة التقنية على إنشاء مستعمرات جديدة، وبفعل النوايا الإسرائيلية وسلوك حكومات إسرائيل، المتعاقبة، الثابت في التوسع عبر خلق وقائع جديدة على الأرض كل يوم ووضع العالم أمام أمر واقع يدعى لأخذه بنظر الاعتبار.

إن استيطاناً كثيفاً لأرضنا الصغيرة سوف يخلق **ميزان قوى ديمغرافي جديد يبدل من معطيات القضية** برمتها عبر **تحويل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى احتلال استيطاني كما سوف ينعش** وسط التيارات الإسرائيلية السياسية وفي الأوساط الاجتماعية نزعة التطرف الجامح

ويجعل الشعارات الداعية إلى **(الترانسفير)** أي تهجير فلسطينيي الضفة والقطاع مشروعاً ذا مصداقية بالنسبة لأوساط واسعة في الرأي العام الإسرائيلي، وأما القوى الديمقراطية والمحبة للسلام في العالم فليست بحاجة لكثير من الجهد لتكتشف بأن ذلك **يشكل كارثة وطنية أو إنسانية جديدة للشعب الفلسطيني**.

رابعاً:

إن عاملين رئيسيين كانا يحدان حتى الآن من تسارع تنفيذ هذا المشروع العدواني المتمثل بالاستيطان والتهجير، العامل الأول هو **الانتفاضة** الفلسطينية التي أربكت بشموليتها وطابعها الجماهيري واستمراريتها وروح التضحية العالية لأبنائها مخططات السلطات الإسرائيلية، وحدت من اندفاع المهاجرين باتجاه الاستيطان في المناطق المحتلة.

وأما العامل الثاني فقد تمثل **بالضغوط الدولية** (حكومات، ومنظمات ورأي عام) التي شكلت عامل رقابة نسبية على سياسة إسرائيل الاستيطانية الجامحة، واضطرت دولة إسرائيل في ظل عزلتها الدولية من جراء تنكرها لحقوق شعبنا الوطنية التي تلقى تعاطفاً عالمياً واسعاً، ومن جراء الشجب العالمي لسياستها القمعية وفي ظل تباطؤ حركة الهجرة وثبات تيار الهجرة المعاكسة حتى الشهور القليلة الماضية، اضطرت إلى تبطيء عملية بناء المستعمرات حتى فترة قريبة، رغم أن حكومة شامير المستقيلة اتخذت خلال الأسبوعين الماضيين قراراً ببناء ثمانية مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة.

خامساً:

إن موجة الهجرة الجديدة الراهنة والمتوقعة، وحملة التعمية المنظمة حولها، كما لو كانت مجرد مسألة من مسائل حقوق الإنسان، وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط من جراء التعنت الإسرائيلي الذي يلقى تغطية ودعم الولايات المتحدة الأميركية، إن كل هذه العوامل تضع المنطقة بمجملها أمام واقع جدي وخطير ليس من الممكن أن تقف أخطاره عند حدود المنطقة والجميع يعرف تشابك الأوضاع الإقليمية بالأوضاع العالمية، كما أن كل من لديه شعور بالمسؤولية يدرك أهمية أن يسود السلام هذه المنطقة المشرعة على قارات ثلاث، وتختزن حجماً كبيراً من المصالح الحيوية، وبروح المسؤولية عن حقوق شعبنا، وكذلك بروح المسؤولية تجاه جميع شركائنا في عملية السلام، وتجاه الأسرة الدولية نود أن نبدي حول الهجرة الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- إن تجربتنا الطويلة مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وبتلاوينها السياسية المختلفة، علمتنا أن ما يطلب من دولة إسرائيل كضمانات ضد التوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة مسألة غير جدية. ونظرة إلى مصير القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام 1948 توضح مدى استهتار إسرائيل بها، خاصة وأنها تستند إلى موقف أميركي اتصف دوماً إما بالانحياز الكامل لها، أو بموقف ملتبس قابل للتفسير الإيجابي لصالحها، ولسنا هنا بصدد مراجعة السياسة الأميركية تجاه قضايا الصراع في الشرق الأوسط وتجاه الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، ولكن مسألة الهجرة ذاتها تلقي ضوءاً ساطعاً على السياسة الأميركية المتلبسة تجاه الموضوع، فالولايات المتحدة مثلاً كانت ولا زالت رسمياً ضد ضم القدس الشرقية لدولة إسرائيل،

والولايات المتحدة، وبتصريحات مكررة ضد بناء المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة، والولايات المتحدة تعرف أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت قراراً خلال الأسابيع الماضية ببناء 13,000 شقة سكنية جديدة في القدس الشرقية وكذلك قراراً ببناء ثمانية مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. وفي ذات الوقت تقدم الولايات المتحدة مبلغ أربعمئة مليون دولار لإسرائيل من أجل استيعاب المهاجرين الجدد، ويستدرك المسؤولين الأميركيون بأن هذه المساعدة (مشروطة) بعدم توطين المهاجرين في المناطق المحتلة، وفي ذات الوقت يصوت مجلس الشيوخ الأميركي على (قرار) يعتبر القدس بشقيها عاصمة لإسرائيل وذلك بتناقض مع القرارات الدولية بشأن القدس وبتناقض مع الموقف الأميركي الرسمي ذاته، ومن ثم يكرر مجلس النواب الأميركي ذات القرار – الفضيحة بشأن القدس. ونعتقد أن أي متتبع منصف سوف لن يهتم كثيراً (وكذلك نحن) بآلية اتخاذ القرارات في الولايات المتحدة، أو بطبيعة العلاقة بين مؤسسات التشريع والإدارة الأميركية، وأن ما يهمه، وهذا ما يهم شعبنا على أية حال، هو حصيلة الموقف السياسي والعملي الأميركي من الموضوع.

وليس صعباً الاستخلاص، مع الأسف أن هذا الموقف **متناقض**، وفي الحدود الدنيا **ملتبس، والالتباس في سياقه سوف يفسر إيجابياً من قبل السلطات الإسرائيلية**، أي أن إسرائيل سوف تستخلص وهي قد استخلصت بالفعل أن بإمكانها الاستمرار في سياستها الاستيطانية معتمدة على موقف أميركي تسمح بعض عناصره وعناصره الأخرى، ومعتمدة كذلك على تمويل أميركي كثيف لعملية الاستيطان. ونحن نتساءل إذا كانت الإدارة الأميركية سوف ترسل خبيراً إلى وزارة المالية الإسرائيلية ليتأكد من أن الملايين الأربعمئة من الدولارات سوف تستخدم لبناء آلاف الشقق في القدس، أو مستوطنات في الضفة الغربية أو في القطاع أم لتوطين المهاجرين داخل حدود دولة إسرائيل ذاتها! نحن نعرف أن حكومة الولايات المتحدة لن تفعل ذلك، وقيمة التساؤل ذات طبيعة سجالية وظيفتها إلقاء مزيد من الضوء على تعرجات السياسة الأميركية تجاه قضية تهدد مصالح شعبنا الحيوية والمشروعة بأفدح المخاطر.

نعم مفيد أن تطالب الولايات المتحدة حكومة إسرائيل بضمانات ضد الاستيطان في المناطق المحتلة ولكن هذه الضمانات تكتسب قيمتها فقط خلال موقف سياسي وعملي ومتماسك سنتأتي على ذكره لاحقاً.

2– نحن لن ولا يمكن أن تكون ضد حق أي مواطن سوفييتي في الهجرة من بلاده، وبغض النظر عن هويته القومية أو الإثنية أو الدينية، ولكنه من باب التبسيط الخطير للأمور، النظر للهجرة اليهودية الكثيفة كهجرة أفراد معزولة عن السياق السياسي العالمي والإقليمي الذي تتم فيه. **فهذه الهجرة سياسية بفعل رغبة إسرائيل أن تكون كذلك، وبفعل الضغوطات السياسية والاقتصادية والمعنوية التي مورست** على الاتحاد السوفييتي طيلة عقود من الزمان، وهي سياسية من الطراز الأول بفعل انعكاساتها المباشرة على سعي الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية، وعلى الصراع الجاري لحل مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن النظر إليها من زاوية حقوق الإنسان يشكل نظرة مجردة لن تساهم إلا في تعقيد المشكلة، كما أن تركها هكذا تكبر كل يوم سوف يحولها إلى كتلة ثلج هائلة تذوب تحت شمس الشرق الأوسط، وتغمر المنطقة **بطوفان ذي نتائج تدميرية وخمية العواقب**. إن شعبنا لا يستطيع تحمل عواقب الهجرة الكثيفة التي تهدد كيانه الوطني كما أن

البلدان العربية المحاذية لفلسطين تجد نفسها من الآن، **مهددة بسيادتها وبعضها مهدد بوجوده** المستقل بفعل مشكلة ليس شعبنا الفلسطيني ولا الشعوب العربية مسؤولة عنها. إن قضم الأراضي والمياه في جنوب لبنان جار ببطىء وثبات من قبل إسرائيل والتمهيد للاستيطان في بعض مناطق الشريط الحدودي اللبناني لم يعد مسألة تكهنات، كما أن المستعمرات الإسرائيلية تملأ **هضبة الجولان السورية المحتلة** وهي جاهزة لاستقبال المزيد من المستوطنين والمستعمرات، وإسرائيل تؤكد دورياً في برلمانها وعلى لسان حزبيها الرئيسيين (العمل والليكود) على اعتبار الجولان جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل **والمملكة الأردنية الهاشمية** تعيش هاجس الخوف المشروع من **(الترانسفير)** أي هاجس إغراقها بمئات الآلاف من المهاجرين الفلسطينيين بما يخلف ذلك من مآسي تتجاوز طاقاتها وبما تستشعر به من تهديد موضوعي لمؤسساتها واستقرارها، **والعراق والمملكة العربية السعودية**، وبالإضافة لتضامنها المشروع مع الشعب الفلسطيني، يريان في كل هذا الوضع غير المستقر على حدودهما تهديد لدولتيهما ومصالحهما الحيوية.

والوضع العربي المحيط برمته يرى في التوسع الإسرائيلي الجديد ليس احتمالياً فقط بل واقعياً بفعل استمرار الهجرة اليهودية وبفعل تراكم الخبرة مع أساليب التوسع الإسرائيلية ناهيك عن أن هذه الهجرة **تهدد بتدمير المجتمع الفلسطيني** وتحويل شعبنا بغالبيته الساحقة إلى شعب مقتلع ولاجىء مع كافة النتائج الخطيرة المترتبة على ذلك.

ونحن هنا لا نرسم صورة قائمة تشبه يوم الحشر وندرك تماماً أن ليس كل ما تريده إسرائيل والأوساط المتنفذة والمتطرفة فيها سوف يتم، ولكننا نتكلم بواقعية شديدة عن أخطار تواجه شعبنا وتتكثف في سماء المنطقة، ونريد أن نستخلص وندعوكم لأن تستخلصوا معنا أن مشكلة الهجرة اليهودية تهم عموم المنطقة، **ولا يمكن أن تجد حلاً إلا على الصعيد الدولي وبواسطة إجراءات جدية ومتكاملة تتم بروح التعاون والمسؤولية عن السلام والأمن لجميع الشعوب**.

3- يبدو جلياً تماماً، لكل مراقب جدي ومنصف أن **مشكلة الهجرة اليهودية، مشكلة دولية**، إنها دولية لمنشئها وانعكاساتها، ناهيك عن كونها استمرار للمشكلة اليهودية، الدولية المنشأ والانعكاسات أيضاً، كما أنه جلي أيضاً **أن لا مسؤولية إطلاقاً للشعب الفلسطيني والشعوب العربية في هذه القضية**، ويتضح أنه من الظلم الكامل أن تغسل الأسرة الدولية أيديها منها وتتعامل معها بصيغ ملتبسة، تكون محصلتها إلقاء المشكلة بثقلها الباهظ على أكتاف شعبنا والشعوب العربية. ولما كانت المشكلة دولية فمن العدل أن يقع حلها على عاتق الأسرة الدولية ومنظماتها والرأي العام فيها، ولذا فنحن نطرح من أجل ذلك الاقتراحات التالية:

أ – أن يصدر قراراً عن مجلس الأمن الدولي، واضح وحازم، يمنع توطين المهاجرين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 حتى هذا التاريخ وأن يوفد مجلس الأمن **بعثة دائمة للإشراف الميداني على تطبيق هذا القرار**. إن هذا الإجراء ضروري وملح ومنطقي وهو أشبه بمهمة محاصرة النار قبل معالجة مصدر الحريق ونحن ندرك صعوبة استصدار هكذا قرار بفعل السياسة الأميركية الملتبسة، كما ندرك صعوبة تنفيذه بفعل التجربة المرة المتأتية عن تعامل إسرائيل السلبي مع قرارات الأمم المتحدة خلال الأربعين عاماً الماضية ورغم ذلك تبقى لهذا القرار قيمة كبرى من حيث كونه سوف يحدث الصدمة الضرورية التي تضع الأسرة الدولية أمام مسؤوليتها

المباشرة تجاه هذه القضية الدولية كما أن قراراً كهذا، يصدر عن أعلى هيئة دولية معنية بحفظ السلام والأمن يشكل ضغطاً على دولة إسرائيل وعنصراً رادعاً لسياستها الاستيطانية الجامحة. كما أن بإمكان مجلس الأمن أو إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة **تشكيل لجنة طوارىء** تعالج مشكلة هجرة اليهود السوفييت بالاتصال مع كافة الدول والأطراف المعنية، ومن المفيد أن يكون مقر هذه اللجنة في بلد أوروبي ذي تجربة مع الموضوع (النمسا مثلاً).

ب – من أجل حل هذه المشكلة ذات المنشأ والانعكاسات الدولية، **نحن نطالب البلدان ذات القدرة على الاستيعاب والتي تستقبل سنوياً مئات الآلاف من المهاجرين مثل الولايات المتحدة الأميركية، وكندا وأستراليا، بفتح أبوابها استثنائياً، وندعوها لأن تتجاوز إجراءات الهجرة الروتينية إلى بلدانها وتتعامل مع هذه القضية** كمسألة طارئة، كما أن بلدان **أوروبا الغربية** يمكن أن تلعب دوراً هاماً بامتصاص جزء من هذه الهجرة، وهي على العموم بلدان جاذبة لهؤلاء المهاجرين وبعض هذه البلدان يمتلك بنية متقدمة وخبرة واسعة في مجال استقبال واستيعاب المهاجرين.

ج – إن مسألة الهجرة اليهودية الجارية تبدأ في الاتحاد السوفييتي، ولذا فإن السلطات السوفييتية مطالبة بتزويد المهاجرين بجواز سفر يسمح بحق العودة لمن يرغب من هؤلاء المهاجرين، كما يفتح أمامهم آفاقاً أوسع لاختيار البلدان التي يريدون؛ ووفق معلوماتنا فإن مجلس السوفييت الأعلى هو الآن بصدد مناقشة تزويد مهاجريه كافة بجواز سفر صالح لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بما يكفل حق العودة إلى بلادهم. إن من شأن إجراء كهذا أن يحل جزءاً من المشكلات، ولكن قيمته تبقى محدودة إذا لم ترتبط بإجراءات أخرى بها أكثر من دولة. إن المهاجرين مثلاً يتدفقون يومياً إلى مطارات وارسو، وبودابست وبوخارست ويتكدسون بانتظار نقلهم إلى تل أبيب. إن قدرة بلدان مثل بولندا وهنغاريا ورومانيا على الإيواء (المؤقت حتى) محدودة والضغوط الأميركية على هذه البلدان من أجل النقل المباشر إلى إسرائيل معروفة، وهي ذات الضغوط التي تمارس على الاتحاد السوفييتي من قبل الولايات المتحدة من أجل إطلاق عملية جسر جوي يربط موسكو بتل أبيب، ان المهاجرين الذين يصلون إلى المحطات الأوروبية الثلاث في ظروف إيواء بائسة، ودون القدرة على اختيار أي بلد آخر سوى إسرائيل، فسوف يستقلون أول وسيلة توصلهم إليها. إن هذا الممر الإجباري المفروض على المهاجرين (عدا عن كونه يتناقض مع مصالح شعبنا) يتناقض مع كل هذه الحملة المثارة حول حقوق الإنسان، فحقول الإنسان لا يمكن أن تكون معزولة عن القدرة على الاختيار الطوعي والحر لما يريد. إن من الضروري تكوين **محطة انتقالية تستقبل المهاجرين من بلد قادر على الاستقبال** (النمسا مثلاً) **ويوفر للمهاجرين الظروف الإنسانية اللائقة بحدودها الدنيا، بما يمكنهم من الانتظار بشروط معقولة** وتحقيق اختيارهم للبلدان التي يرغبون في الهجرة.

د – من المفيد التوضيح أن الإجراءات والتدابير المقترحة، تكتسب قيمتها وفعاليتها العملية من **التعامل المتكامل معها** والشرط الأول لنجاح مسؤولياتهم الكاملة اتجاه هذه القضية.

سادساً:

بما أن مشكلة الهجرة، **مشكلة دولية وهي مرتبطة بشكل وثيق بمشكلة الشرق الأوسط**، فإن الأسرة الدولية بدولها ومؤسساتها ورأيها العام مطالبة بتكثيف الجهود من أجل إيجاد حل سلمي للصراع العربي – الإسرائيلي والذي جوهره القضية الوطنية للشعب الفلسطيني. وعلى هذا الصعيد وإذ نثمن عالياً التعاطف العالمي الواسع مع حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على أرضه المحتلة منذ عام 1967، وإذا ننوه بشكل خاص بالدور النشط لأوروبا الغربية وبالمواقف الإيجابية لكندا واستراليا واليابان وسواها من البلدان الآسيوية والأفريقية، ونقدر المساندة الدائمة التي لقيها شعبنا من قبل البلدان الاشتراكية؛ نشير في ذات الوقت إلى المسؤولية الخاصة التي تتحملها الولايات المتحدة الأميركية في امتناعها حتى الآن عن الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبحق شعبنا في الاستقلال على أرض وطنه، كما نشير إلى المسؤولية الخاصة للولايات المتحدة في دعم دولة إسرائيل وتقديم الغطاء المادي والسياسي والمعنوي لسياستها. ونحن هنا لا نتعامي عن تطورات طرأت على السياسة الأميركية، ولكنها خطوات جزئية وبطيئة لا تتلائم مع تطورات الأحداث المتسارعة ولا ترتقي إلى مستوى المسؤولية الدولية التي تقع على عاتق الولايات المتحدة الأميركية.

إن وضع قضية الشرق الأوسط على طريق الحل بواسطة التحضير الجدي لمؤتمر ترعاه الأمم المتحدة ويشارك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وكافة الأطراف المعنية بالنزاع العربي – الإسرائيلي بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إن من شأن تطور إيجابي كهذا، **أن ينزع مسألة الهجرة اليهودية طابعها السياسي** ويعيدها إلى حدود مسألة متعلقة بحقوق الإنسان بتعاون جميع المعنيين من أجل حلها.

إن نزع الطابع الدراماتيكي عن مسألة الهجرة بخطوات سياسية وإجرائية ملموسة من شأنه أن يخفض حدة التوتر في منطقة تراكمت فيها الأحقاد لعقود طويلة، وباتت خزاناً هائلاً للأسلحة التقليدية المتطورة، والأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية التي من شأنها، إن دخلت مجال الاستعمال، أن تغرق بالمآسي منطقة الشرق الأوسط، وتشكل تهديداً جدياً للسلام العالمي، من منطقة تتكثف فيها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بصورة خطيرة.

إن حركة الانفراج العالمية يجب أن تشمل الشرق الأوسط. فشعوبه التي تعيش الفقر والتخلف شأنها شأن بلدان العالم الثالث، تستحق حياة أفضل. إن منطقتنا الزاخرة بالثروات الطبيعية والخبرات والتراث الحضاري، ترى أن مفتاح الحل لمشكلاتها هو السلام، ولكنه السلام المبني على العدل.

الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين

لجنة العلاقات الدولية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/